الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (حالة العراق)

م.د. عبد العظيم جبر حافظ / كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

((Dr. Abdul Adhim Jabur Hafudh))

Abstract

The building of the national unity is considered as a basic element that heavily relies on the political systems and societies. One of these factors effecting the building of the national unity, is the political culture. In respect to Iraq, when a cultural policy prevails over whereof, it reinforces the political values pressuring toward subjection to the decisions of the political authority that represented the benefit of the Iraqi society in one side and the opening of political authority to the Iraqi society on the other side. This makes the relationship between the society and the authority more interactive, effective and cooperative; besides that , the seriousness of mentality on political and social upbringing that expresses the home values and nationality , leaving aside tiny things for the sake of Iraq . This leads to building the national unity.

ان بناء الوحدة الوطنية من المهمات الاساسية التي يقع عاتقها على المجتمعات والانظمة الأساسية، وان واحدة من العوامل التي تؤثر في بناء الوحدة الوطنية هي الثقافة السياسية المشاركة. وفي حالة العراق عندما تسود المجتمع العراقي ثقافة سياسية مشاركة فانها تعزز القيم السياسية التي تضغط باتجاه الامتثال لقرارات السلطة السياسية التي يجب ان تمثل مصلحة المجتمع العراقي عامة من جهة، وانفتاح السلطة السياسية على المجتمع العراقي من جهة اخرى، وهو ما يجعل العلاقة بين المجتمع والسلطة اكثر عمقا ونضجا وتفاعلا وتعاونا فضلا عن الاهتمام الجدي والفعلي في مسالة التنشئة السياسية والاجتماعية التي تعبر عن قيم الوطن والوطنية والمواطنة، والعبور فوق الانتمائات الفرعية لصالح الوطن العراقي الامر الذي يفضي الى بناء الوحدة الوطنية.

مقدمة

إن بناء الوحدة الوطنية من المهمات الأساسية التي يقع عاتقها على المجتمعات والأنظمة السياسية. لأن توافر الوحدة الوطنية في أي بلدُ يؤشر مدى ومستوى ارتفاع الاندماج الاجتماعي بين عناصره، بمعنى إن قيمة المواطنة هي المعيار والسمة البارزة التي تميز هذا البلد عن ذاك. فالمجتمعات المنقسمة والممزقة اجتماعياً لا تتوافر فيها روح الاعتراف بالآخر ومن ثم تغيب فيه سمة الوحدة الوطنية، وإن النظام السياسي الذي لا يسعى الى استيعاب الجماعات المختلفة وتنظيمها في أُطر سياسية وقانونية قوامها "المواطنة" وإقرار الحقوق المدنية والسياسية وتوزيع الثروة بعدالة، هو الآخر يعمل على تمزيق الوحدة الوطنية.

وإذا كانت ثمة عوامل تعمل على تحقيق بناء الوحدة الوطنية، مثل تأسيس الروابط بين الجماعات المختلفة بالاستناد الى قيم المواطنة وتلاحمهم في كيان اجتماعي – سياسي؛ والتواصل والتعاون بين اعضاء المجتمع الواحد، وتوافر نظام سياسي يقر دستوريا وقانونيا الحريات المدنية والسياسية والمشاركة السياسية في صنع القرار السياسي بدون تغليب أو انحياز لهذه الفئة أو تلك، فضلاً عن الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة ، فإن للثقافة السياسية دورها في بناء الوحدة الوطنية لايقل أهمية عن باقي العوامل الأخرى ، فالثقافة السياسية ترتبط بعواطف ومشاعر وقيم وإدراكات الفرد إزاء النظام السياسي سواءاً أكانت إيجابية (بناءه) أم سلبية

(هدامة) ويتجسد تأثير عامل الثقافة السياسية في عملية بناء الوحدة الوطنية حيث تتوافر لها فرص التوافق والتماهي في الشعور والعواطف والقيم والإدراكات عند الأفراد حول الأهداف والمصالح المشتركة للمجتمع من جهة، وإن النظام السياسي يعمل على تهيئة هذه الفرص من خلال إقرار قيم الديمقراطية من جهة أخرى.

وبما إن الثقافة السياسية تصنف الى ثقافة تقليدية وثقافة خضوعية وثقافة مشاركة (مُساهمة) فأن للثقافة السياسية المشاركة (المساهمة) دورها البنّاء في عملية بناء الوحدة الوطنية لأنها تعبر عن وجود مستوى عالٍ من الوعي بالشؤون السياسية، والدور الإيجاربي الفعّال والمُؤثر لدى الأفراد في الشعور والإدراك والعواطف والقيم في خلق ثقافة تكرس قيم العمل الجماعي/ الوطني ،وترتكز على قواعد وأسس العمل الديمقراطي، وأساسها الإيمان بمبدأ – المواطنة - وما يترتب عليها من حقوق وواجبات واعتبارات إنسانية التي ترتبط بالشعور والإقتدار السياسي والإيمان بجدوى المشاركة والتسامح السياسي والفكري وتوفر روح المبادرة واللاشخصانية والثقة السياسية.

وفي حالة العراق، والحديث هنا عن الثقافة السياسية، فقد كانت السمة السائدة نسبياً الثقافة السلبية (الإقصائية) من قبل النظام السياسي، يقابلها الثقافة التقليدية والخضوعية من قبل المجتمع ، التي لم تستطيعا أن تعملا على محاولة خلق بيئة وطنية عراقية بفعل متغيرّات عدة أهمها: اختلاف القوى السياسية على نوع وطبيعة النظام السياسي، وفهم كل قوة سياسية/ اجتماعية / مذهبية بأنها لها االحق وحدها في الحكم، وعدم الاعتراف بالتعدد والتنوع العراقي (قومية –دين – مذهب – إثنية) ، إضافة الى أساليب السلطة السياسية في الإقصاء والقمع والكبت السياسي/ الثقافي نتيجة لاحتكار السلطة على مستويات عِدّة ، الأمر الذي أدّى الى تعويق عملية بناء الوحدة الوطنية العراقية. أما بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ ، ولأن انفتاح الأفق السياسي/ والثقافي يفترض أن يهيء فرص ثقافة سياسية مشاركة ومن ثم بناء وحدة وطنية عراقية هُو المُعّول عليه ، فأن ثمة مُعوّقات تقف أمام تحقيق هذه الفرص، وهنا تكمن الإشكالية. ؟!

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن توافر ثقافة سياسية وطنية مشاركة عابرة للثقافات الفرعية واحدة من الممكنات التي تفضي الى بناء وحدة وطنية عراقية. ويتوزع البحث تحت العناوين التالية: أولاً: في مفهوم الثقافة السياسية. ثانياً: في مفهوم الوحدة الوطنية. ثالثاً: طبيعة الثقافة السياسية في العراق وتأثيرها على الوحدة الوطنية العراقية. رابعاً: ممكنات بناء الوحدة الوطنية في العراق. خامساً: دور الثقافة السياسية في بناء الوحدة الوطنية العراقية.

أولاً: في مفهوم الثقافة السياسية:

ترتبط الثقافة بشكل عام بالبيئة، فالبيئة واحدة من المتغيرات التي تشكل ثقافة الفرد، لأن الثقافة لا تنتقل بالوراثة، بل عن طريق الاكتساب والتحصل والجهد النظري والفكري من خلال قنوات أهمها: التربية والتعليم والتلقين والمعايشة والتنشئة الاجتماعية والسياسية[١]. ومن ثم فأن الثقافة تراكم إبداعي عبر مسيرة الحضارة الإنسانية والمعرفية بشتى أبعادها[٢]. وتعددت المفاهيم المتعلقة بالثقافة من باحث الى آخر، فالمفهوم العام للثقافة اصبح يُغطي نواحي الحياة المختلفة من سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية[٣]. ومن المفاهيم الشائعة، المفهوم الذي أورده العالم الانثروبولوجي (إدوارد تايلر) عام ١٨٧١م بأنها: (ذلك الكل أو المجموع

المعقد الذي يشمل المعارف والعقائد والفن والحقوق والأخلاق والعادات والقانون ، وكل مهارة او عادة أخرى اكتسبها الانسان بوصفه عضوا أو فرد في مجتع عام))[٤]. ونعتقد إن ما ذكرهُ (تايلر) يَعد وصفاً للثقافة، وليس مفهوماً بمعنى آخر هو تعريف للثقافة، فمفهوم الثقافة هي عملية نقد مستمر للظواهر والأشياء بما يمتلكهُ المثقف من الأفكار والتصورات وانساق التفكير[٥].

وعلى وفق تعبير (تايلور) فأ، الثقافة تتصل بالنشاط الإنساني كله، وبما إن السياسة علم من العلوم الاجتماعية، فأنها تمثل مجموعة من القيم اي أفكار ومبادئ ومفاهيم ومعتقدات وسلوك سياسي ، فيتشكل لدينا ما يمكن أن نطلق عليه (بالثقافة السياسية) والتي هي جزء من الثقافة العامة[٦]. أي إن الثقافة السياسية تعني طرائق التفكير والشعور والسلوك السياسي، هذه العلاقة بين الثقافة السياسية والثقافة العامة تتماشى مع علم الاجتماع الذي يحيل السياسة الى مواردها الاجتماعية[٧]. وعليه فأن الثقافة عند (غابريل ألموند) نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وعند (سدني فيربا): القيم والمعتقدات التي تُؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع سواء أكانوا حكاماً أم محكومين، أما (لوسيان باي) فهي عنده: مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع الذي تميزهُ عن غيره من المجتمعات وتقود الى نوع من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع والمشاعر الذي يُعطي نظاما ومعنىً للعملية السياسية[٨]. ويتفق (أريك رو) Eric Row مع المفاهيم السابقة بأن الثقافة السياسية حالة من قيم شخصية منفردة ومعتقدات ووجهات نظر وتوجهات عاطفية[٩]. إلاّ إن أهم مقاربة علمية للثقافة السياسية هي تلك التي قام بها كل من (غابريل الموند وسدني فيربا) وهي دراسة استغرقت (٥) سنوات (١٩٥٨-١٩٦٣) وتركزت على(٥) بلدان هي (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، المانيا ، ايطاليا ، المكسيك) فأنطلقا أولا من إن الثقافة السياسية تحتوي على ثلاثة أبعاد: جانب معرفي (إدراكي)، وجانب عاطفي (مشاعر)، وجانب تقييمي (قيمي)[١٠]. فالأول: (الجانب المعرفي): يتكون من المعارف العامة حول النظام السياسي، ادواره، وشاغلوا هذهِ الدوار ، مدخلاته ومخرجاته، اي كل ما يعرفهُ الفرد ويعتقد إنهُ يعرف عبر المؤسسات والأحزاب السياسية ورجال السياسة. والثاني: (الجانب العاطفي) الذي يتعلق بالولاء الشخصي للزعماء والمؤسسات السياسية، اي المشاعر اتجاه النظام السياسي وأدواره وموظفيه وانجازاته التي تتراوح ما بين الانجذاب والقبول والرفض.

والثالث: (التقييمي) أو (القيمي) : الذي يتضمن الأحكام القيمية حول الشأن السياسي من قيم ومعتقدات ومبادئ ومُثُل عليا والأيديولوجيا التي تؤثر في السلوك السياسي[١١]. وبشكل عام، فإن الثقافة السياسية هي مجموعة من الإدراكات والمشاعر والقيم التي يختزنها الفرد إزاء النظام السياسي.

ثانياً: في مفهوم الوحدة الوطنية:

تعد مسألة الوحدة الوطنية من المسائل الجوهرية في حياة الدول والمجتمعات ، وتأتي أهميتها من كونها غاية ووسيلة في آن واحد، فهي غاية تطمح اليها (المجتمعات) والدول ، ووسيلة ترتكز اليها لتحقيق غايات ومرامي[١٢]. ويعد تحقيقها اي – الوحدة الوطنية – أحدى المبادئ المركزية التي تسعى اليها الدول للوصول الى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي . وبما ان (ألوطنية) هي الدافع الذي يؤدي الى تماسك الأفراد وتوحدهم والى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه "فالوحدة الوطنية إذن هي طبيعة العلاقات المتماسكة

والرابطة بين الأفراد في مجتمع ما بحيث تجعله متضامناً موحداً وقوياً لتحقيق آماله وطموحاته[١٣]. على إن هذا التوحد لا يعني (الصهر) كما ذهبت اليه بعض المفاهيم والتي تنطلق من رؤية (آيديولوجية) شمولية، بل هو عدم إلغاء الخصوصيات والثقافات الفرعية، بمعنى التفاعل والتواصل لافراد المجتمع من اجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للجماعات المختلفة ضمن إطار نظام سياسي بما في ذلك الشعور بالانتماء والولاء للوطن طوعاً وليس كُرهاً أو إجباراً، لأن الوسيلة الطوعية هي الأكثر ديمومة واستقراراً واستمراراً للوحدة الوطنية، غير إن عملية تحقيق الوحدة الوطنية تتطلب في المقام الأول توافر نسبة من الاندماج الاجتماعي الوطني* الذي يسبق عملية تحقيق أو بناء الوحدة الوطنية، فبحسب (رياض عزيز هادي) فأن الاندماج هي العملية التي تتمثل بادخال كل من الأجزاء المختلفة داخل الكل ووضع كل من هذه الأجزاء المندمجة في حالة الشروط نفسها[١٤]، فوجود حالة الاندماج الاجتماعي تؤدي الى التكامل الوطني** الاجتماعي ومن ثم الوحدة الوطنية.

إذن، فالوحدة الوطنية هي الأتفاق الطوعي والمشترك للتعددية الاجتماعية والسياسية على اسس العمل السياسي والاجتماعي المشترك القائم على مبدأ المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات كحد أدنى من الاتفاق والتي تخدم الخصوصيات الثقافية لكل جماعة اجتماعية وثقافية فرعية في إطار المجتمع وفي إطار الثقافة الوطنية العامة[١٥].

ثالثاً: طبيعة الثقافة السياسة في العراق وتأثيرها على الوحدة الوطنية العراقية:

لقد ورث العراق (ومنذ تأسيسه كدولة في العصر الحديث) حالة من التخلف في مختلف المجالات بما فيها المجال الثقافي والسياسي. إذ سادت قيم ومعتقدات وأفكار أسهمت في تكريس حالة التخلف[١٦]. ويعود ذلك لأسباب لعلَّ من أهمها: خضوع العراق لاحتلالات وهيمنة أجنبية وطبيعة المجتمع العراقي الذي اتصف غالبيتهِ بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام الى الأعراف العشائرية ، لذلك كانت ولاءات الأفراد، ولاءات للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في أغلبها للوطن والدولة ، وإن شيوع هذه القيم انتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسيخ هذا اللاوعي يرفض الدولة في (إدراكات وشعور وقيم وعواطف) الأفراد عند غالبية المجتمع العراقي، لطول عهد الاستبداد، واستمرت هذه الذهنية وآثارها بقدر ما الى الحاضر، لذلك نجد وبشكل عامل إن الفرد العراقي يعطي ولاءه وانتمائه للعشيرة[١٧]، والقبيلة قبل – الوطن – ومثل هذا تهديد خطير على قيم الوحدة الوطنية العراقية[١٨].

إن الوعي السياسي والثقافي كان في جانب كبير منهُ يعكس الثقافة التقليدية والخضوعية ، والتي هي بالنتيجة ضد التجديد والحداثة، ولم تسعف هذه الثقافات في إقامة بنية سياسية / وطنية / عراقية /مؤسسية/ ديمقراطية، لهيمنة السلطة الشمولية عقود طويلة من الزمن أختزل فيها دور الفرد /المجتمع العراقي بالحزب والزعيم الواحد القائد. واحتكار السلطة والسياسة والإقصائية التي مارستها الحكومات المتعاقبة للمثقفين والوطنيين، مما أدى بالبعض (وتحت ضغوطات السلطة) إلى تغليب المصلحة الفئوية والشخصية والمناطقية على المصلحة الوطنية ، الامر الذي أدى الى تفكك روابط وعلاقات الوحدة الوطنية[١٩] وإن عدم الاعتراف والإقرار بالتعددية والتنوع كان سببا للتخلف والتمزق الديني والقومي والمذهبي، مما أفضى بالكثير من

الأقليات الى الانعزال والانكفاء على نفسها بمعزل عن محيطها العربي والإسلامي، وعدم اكتراثها بشكل الدولة... لذلك كانت الطائفية السياسية من أهم الثقافات التي أعاقت – ولاتزال- مسألة بناء الوحدة الوطنية العراقية[٢٠].

وعليه، فأن الثقافة السياسية وفي ظل الحقبة السياسية الشمولية، ثقافة خضوع التي تنكر على العقل، النقد والحوار، والتي تكرس منطق الخوف والسكوت وتثبيت واقع الحال، فتصبح عندها ثقافة الخضوع هزيمة للانسان والفكر وقوى الشعب، وهذه الثقافة لا تلائم ولا تستوعب متطلبات بناء وحدة وطنية عراقية.

لقد جُيرّت المؤسسات الثقافية وأغلب المثقفين لتوجهات السلطة الشمولية السابقة ، وانصب اهتمام السياسة الثقافية للسلطة السابقة في كيفية مواجهة ما اسموه (بالغزو الثقافي) دون التفكير في كيفية التعامل مع [الثقافة الوافدة والاستفادة منها][٢١]. وسبب ذلك لأنهُ بات يشكل خطرا على قيم السلطة الشمولية ، لأن الفكر والثقافة الوافدة كانت تتركز على قيم حقوق الانسان والديموقراطية والمجتمع المدني. أما المثقفون العراقيون وفي علاقاتهم بالسلطة فقد توزعت باتجاهات مختلفة ، فلأن المثقف الملتزم يعمل على نشر ثقافة الجهة السياسية التي ينتمي إليها، فأنهُ بالمقابل لا يسمح للآخر المختلف أن يأخذ مساحته ، بل وصل الأمر إلى القمع والأرهاب بحق المختلف من لدن السلطة ، الأمر الذي أدى إلى انخراط بعض المثقفين وعن طريق (الإغراء والإجبار) بالسلطة وشرعوا في خدمتها، فنتج عندنا (المثقف الوظيفي) [٢٢]، ولعلَّ القوت وأرهاب السلطة كان من أهم عاملين في سكوت المثقف ، فلجأ الى الكتابة غير المباشرة (السريالية) خوفاً من الرقابة.

إن أحدى محن الثقافة العراقية تتمثل في حالة الخنق الدائم الذي لايُمكّن المثقف من التنفس بحرية ويعود ذلك الى أسباب سياسية وضيق المجتمع المدني الى حد الغياب ، وذلك ما حدَّ المثقف العراقي من توثيق الصلة بشرائح المجتمع[٢٣]. ويبقى الأمل معقوداً في تأسيس ثقافة سياسية مشاركة (مساهمة)، عن طريق تحقيق كل من حقوق المواطنة والمشاركة في صنع القرار، أهم عاملين في خلق الثقافة السياسية المشاركة، كتعبير عن مصالح الإنسان العراقي والدفاع عن القيم الإنسانية ، ورايةٍ تبشر بالعقلانية. كذلك تدافع عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي، وهي صوت العقل والتنوير الذي يتصدى لكل أشكال الثقافات الخضوعية والتقليدية، فالثقافة السياسية المشاركة وسيلة للتغير والإبداع وتفتح العقل ، وتحرير الشخصية ، وهي من ثم ثقافة ديمقراطية إبداعية تدافع يومياً عن كرامة الإنسان وترفع صوتها ضد أجتياجه وتهشيمه ، فهي مستلزم من المستلزمات السياسية لحل إشكالية الوحدة الوطنية في عراق اليوم والغد..!!

رابعاً: ممكنات بناء الوحدة الوطنية في العراق

تعد مسألة الوحدة الوطنية العراقية من أكثر المسائل أهمية في مرحلة مابعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ ، فقد لحق بهذه المسألة (ومنذ تأسيس الدولة العراقية/١٩٢١) الشيء الكثير من الشكوك، سيما في ظل النظام السياسي السابق، فقد تنادت اصوات بأن الوحدة الوطنية العراقية قد شابها التفكك والتفتيت بعد التغيير السياسي، وحجتها في ذلك بأن طيلة مدة النظام السياسي السابق كان العراق يتوافر على وحدة وطنية ، غير إن هذا الأمر مردود، لأن طبيعة هذه الوحدة – المزعومة – (إن صَحّت) قائمة على الضغوط والقوة والصهر الفكري /الايديولوجي / والقومي الذي تبناه النظام ، واستخدم مختلف الأساليب والوسائل والآليات

الثقافية/ السياسية التي من شأنها إخضاع كل الأفكار والانتماءات الفرعية الى أفكار الحزب القائد ، وللدلالة على ذلك ما ظهر على السطح واضحاً بعد التغيير وانهيار النظام السياسي السابق، (عندما بدأ تشكيل صورة الدولة العراقية وفق معطيات (قومية – مذهبية) في مجلس الحكم . وهو ما قبلتهُ الطبقة السياسية)[٢٤] العراقية بعد ذلك . فلو كانت ثمة وحدة وطنية عراقية ماثلة في الذهن والشعور والإدراك لما قبلت الطبقة السياسية والرموز الاجتماعية والثقافة العراقية ذلك التوزيع القومي/ الطائفي في مجلس الحكم. وهذا يؤشر بشكل واضح للعيان إن لا وحدة وطنية متوافرة من قبل ولا بعده، لان الاندماج الاجتماعي وروح المواطنة لم تتحقق ، فكيف بالوحدة الوطنية؟؟.

إنَّ هذه الصورة السلبية والقاتمة هي الصورة الواقعية في عراق الأمس واليوم، فليس من التشاؤم والسلب أن تقوم بإماطة اللثام عنها وتحليلها وبذلك نشخص المرض الاجتماعي الثقافي/ السياسي في العراق، لذا فأن صورة العراق الجديد بما يحملهُ النظام السياسي الجديد، وعبر دستوره من قيم تُؤكد على الحريات المدنية والسياسية، والعمل على تأسيس قيم المواطنة وتوزيع الثروة العادل، من خلال إقرارها وكفالتها والحفاظ عليها ، كفيلة بتاسيس مُعطىً جديد يسهم في بناء اندماج اجتماعي/وطني، يمهد السبيل لبناء وحدة وطنية عراقية.

إن ثمة من الممكنات يمكن العمل بها لبناء وحدة وطنية عراقية أهمها:

١- على المستوى السياسي:

١- أن توافر نظام سياسي ديمقراطي برلماني تعددي، يوفر الضمانة الدستورية والقانونية لمشاركة الشعب في صنع القرار السياسي، كفيل بوضع أساس متين لبناء وحدة وطنية عراقية(٢٥).

٢- بناء جّدي وموضوعي لمؤسسات سياسية وطنية تعبر عن وظيفة ومهمة تتجسد في خدمة المواطن العراقي بغض النظر عن الانتماءات.

٣- تجاوز حالة – التوافقية السياسية أو (المحاصصة الطائفية) التي عبّرت عن حالة من الشك وعدم الثقة بين القوى السياسية ، لأن استمرار التوافقية خطر يهدد الاستقرار السياسي والمجتمعي وينعكس على بناء أسس الوحدة الوطنية العراقية، ومن ثم خطر يهدد التحول الديمقراطي.

٤- تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على كافة أرجاء البلاد قانونيا ودستورياً بشكل فعلي ، لأن اي انحسار في قدرة النظام على فقدان زمام السيطرة سيعرض البلاد الى التهديد بالانفصال أوالتمزيق.

٢- وعلى المستوى الاجتماعي:

١- تنمية الروابط بين الجماعات العراقية كافة، بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان (سياسي/ اجتماعي) واحد، بمعنى الولاء للوطن أولا بغض النظر عن الولاءات الفرعية، عن طريق وسائل وأساليب عديدة أهمها : عَدّ المواطنون متساوون على أرض واحدة، وتعميق أسس المشاركة في إدارة الدولة ، وتجسير الفجوة التي

كانت قائمة ما بين المجتمع والدولة، وهو ما بدأت ملامحه لتحقيقه في أن تكون السلطة وليداً شرعياً وطبيعياً من رحم المجتمع(٢٦).

٢- تفعيل أواصر العلاقات بين أعضاء الجماعات الوطنية بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع، فالاهتمام بالمصلحة المشتركة تعد من الأسس المحفزة لبناء وحدة وطنية عراقية.

٣- العمل على تطوير وسائل الاتصال المتعددة بين المحافظات العراقية ، لما للاتصال من وظيفة التقريب بين المواطنين في أرجاء العراق كافة.

٣-وعلى المستوى الاقتصادي:

فمن المهمات الأساسية والجوهرية التي تقع على السلطة السياسية تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين كافة، من خلال القضاء على البطالة وتوزيع الثروة بعدالة، والاهتمام بدعم القطاع الخاص، والعمل على رفع وتائر العمل الانتاجي في المحافظات كافة لجعل المواطن العراقي يشعر بقيمته وانتماءه وتمسكه بالوطن العراقي.

٤- وعلى المستوى الثقافي:

١- الاهتمام بوسائل وأساليب التنشئة السياسية/ الاجتماعية التي تعزز من قيم المواطنة والارتباط بالوطن والمواطنة والاندماج الوطني الاجتماعي بين أبناء المجتمع العراقي من جهة وبين النظام السياسي من جهة أخرى.

٢- إن عملية بناء الوحدة الوطنية لا تتم بمعزل عن دور المجتمع، اي لا يقتصر على دور النظام السياسي فقط، بمعنى أن هذه العملية يشترط فيها النظام السياسي والمجتمع من خلال العمل الدؤوب والجدي للقيام بهذه المهمة الجوهرية.

٣- إشاعة وتشجيع روح المشاركة الجماعية ، لأن المشاركة الجماعية تخلق روح المواطنة بين أبناء الوطن كافة ، وتجاوز حالة الولاءات المحلية نحو الوطنية.

٤- تطوير وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في العراق كونها متغير ثقافي وسياسي واجتماعي تتجمع فيها وتتبلور مطالب المجتمع كافة دون تفريق بين مواطن وآخر.

خامساً: دور الثقافة السياسية في بناء الوحدة الوطنية العراقية:

تعد الثقافة إنتاج وإبداع بشري لايخضع للوراثة. بل من خلال الاكتساب ، ولأن الثقافة السياسية هي جزءاً من الثقافة العامة، فأن ثمة عوامل تؤثر في اكتساب الثقافة للفرد ، سيما منها التنشئة الاجتماعية والسياسية والتي تعمل على رفع الوعي السياسي وجعلهُ مُؤثراً في قرارات النظام السياسي (مخرجات) والتي تتجسد في مشاركته في العملية السياسية من جهة ، وأن يكون أكثر وعياً بتأثير السياسات الحكومية عليه من جهة أخرى. وأن تكون لديه معارف سياسية ، أو يكون أكثر ميلاً للمناقشة والحوار مع الآخرين ، وأن يكون مستعداً وواثقاً من التأثير في المحيط الواسع من حوله[٢٧].

ولأجل أن تكون الثقافة السياسية في العراق مؤهلة الى رفع مستواها الى حدث التأثير في عملية بناء الوحدة الوطنية العراقية، فأن الأمر يتطلب توافر جملة من المتغيرات التي من شأنها أن تعمل على بناء أسس الوحدة الوطنية العراقية.

١- الاهتمام الجدي والفعلي في مسألة التنشئة الاجتماعية والسياسية في العراق بدءاً من دور الاسرة والمدرسة والجامعة ، عبر تلقين وتثقيف الفرد العراقي قيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية تعبر عن التزامه واعتزازه بقيم الوطن والمواطن والوطنية والتمسكُ بها، ومن ثم الدفاع عنها ضد كل محاولات الثقافة المضادة التي ترمي الى تفتيت وتهميش هذه القيم، والعمل على جعل مسألة التنشئة الاجتماعية/ السياسية عملية مستمرة بدون انقطاع مهما تغيرّت الحكومات، فضلا عن انها هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مدركاته السياسية، وهي تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد في مواقفه وقيمه الأساسية[٢٨].

٢- توسيع المشاركة السياسية عبر انفتاح الأفق السياسي، وتجسيد ذلك بتوفير الحريات المدنية والسياسية ((تأسيس الاحزاب السياسية، تشكيل منظمات مجتمع مدني ، حرية التعبير والرأي والصحافة والأعلام)) التي تهتم بمسائل الوطن والمواطنة مقررة دستورياً وقانونياً لضمان العمل بها دون قيد، لأن ذلك من شأنه أن يعمل على تعميق روح الإقدام والمبادرة بالعمل الجماعي/الوطني، ومن ثم إشراكهم في عملية صنع القرار السياسي من خلال المؤسسات السياسية.

٣- تنمية الاحساس بالهوية الوطنية العراقية وتعزيزها لدى جميع أفراد الشعب العراقي ، وهذا الأمر لايتم إلاّ بالتعاون بين النظام السياسي والمجتمع، من خلال زرع الشعور بعامل الولاء من جانب الأفراد للنظام السياسي الديمقراطي ، عندما يستوعب هذا النظام مطالب الأفراد ويحولها الى قرارات سياسية (مخرجات) تهتم بالشأن العام للمجتمع، عندها من الطبيعي ان يقوم المجتمع بالولاء ودعم النظام السياسي[٢٩].

٤- تجاوز أو عبور حالة الثقافة السياسية التقليدية والخضوعية الى حالة الثقافة السياسية المشاركة – المساهمة – للمجتمع العراقي ، والتي من شأنها أن ترتفع بالمستوى السياسي العراقي الذي يُؤهل افراده الى تبني مواقف سياسية إزاء الظواهر السياسية المرتبطة بحركة السلطة السياسية على المستوى الداخلي والخارجي[٣٠]. فعندما تسود المجتمع ثقافة سياسية مشاركة فأنها تعزز قيم سياسية تضغط باتجاه الامتثال لقرارات السلطة السياسية التي يجب أن تمثل مصلحة المجتمع العراقي عامة من جهة، وانفتاح السلطة السياسية على المجتمع العراقي من جهة اخرى. وهو ما يجعل العلاقة بين المجتمع والسلطة أكثر عمقاً ونضجاً وتفاعلاً وتعاوناً.

٥- إن شرعية النظام السياسي من المرتكزات الأساسية في شعور الفرد العراقي بالرضا والقبول الطوعي والاختياري لهذا النظام ، بمعنى اختيار الشعب للنظام السياسي وقبوله. ان تقديم النظام السياسي خدماته للشعب يجسد المحتوى الوطني لهذا النظام . ومن ثم بناء أسس متينة للوحدة الوطنية العراقية بحيث يشعر الجميع بأن النظام السياسي يعمل على خدمة المجتمع ويستوعب مطالبه، ومن هنا ، فأن شرعية النظام لا تتجسد بالفوز في الانتخابات فحسب، بل بما يقدمه النظام من انجازات حكومية تسهم وتستهدف الصالح العام.

٦- إن ارتفاع مستوى الوعي السياسي للأفراد يجعل من عملية التفكير بوظيفة ومهام السلطة السياسية من شؤون الفرد السياسية، فامتلاك الفرد الثقافة السياسية التي تجعلهُ في موقف الناقد أو الداعم للسلطة السياسية باتجاه جمعي / وطني، كفيل ببناء أسس الوحدة الوطنية العراقية.

٧- بناء الثقة بين النظام السياسي والمجتمع والتي من شأنها الإسهام ببناء الوحدة الوطنية العراقية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال إقرار قيم المساواة والحرية قانونياً ودستورياً لضمان تطبيقها ، بمعنى إن النظام السياسي الديمقراطي يعمل على التواصل والانفتاح مع الآخر والاعتراف به من جهة ، وأن تأكيد النظام على أهمية الحرية كقيمة سيسهم في بناء ثقافة سياسية مشاركة (ديمقراطية) من جهة أخرى، ومن ثم تستطيع هذه الثقافة تحفيز السلطة على تلبية حاجات المجتمع، وبذلك تتولد الثقة بين النظام السياسي، والمجتمع ، مما يسهم في بناء وحدة وطنية عراقية .

٨- إن الاهتمام بمسألة (المواطنة) من المسائل الجوهرية في بناء الوحدة الوطنية العراقية ، فتوافر حقوق المواطن وحرياته يجعل من الشعب العراقي يعيش حالة وطنية لاتفرق فيها بين فرد وآخر ، لأن التعددية هي حالة طبيعية في المجتمعات ، ومبادئ الدستور والقوانين هي التي تكفل منح وتطبيق هذه القيم ، ومن ثم تحقيق درجة عالية ومناسبة من الإشباع النفسي (السايكولوجي) والعاطفي والوجداني لدى أفراد المجتمع تؤهلهم للمشاركة في العمل السياسي والاجتماعي /الوطني، مثل: حق الانتخاب ، والمعارضة ، والتظاهر، وحرية التعبير عن الرأي ، كل هذه من شأنها خلق قيم على طريق بناء الوحدة الوطنية العراقية.

٩- إن قيام النظام السياسي بالشروع بتنمية شاملة تهتم بالإنسان بوصفه عضواً في المجتمع، من شأنها أن يسهم بشكل جاد في بناء وحدة وطنية عراقية.

الخـــاتمة

من الظواهر الملفتة للنظر في عالمنا المعاصر، سعي الثقافات لأن ترتفع الى المستوى السياسي، نتيجة عوامل تخص بيئتها الداخلية والخارجية، فتحاول أن تبني موقفا سياسياً إزاء حالة من الظواهر المرتبطة بالسلطة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي وهي بذلك تعبر عن أفكار وقيم ومبادئ وتوجهات وعواطف ومشاعر وإدراكات الفرد سياسياً إزاء النظام السياسي وهو ما يعبر عنهُ بـ(الثقافة السياسية)، وهي الأخرى تتأثر بها وتؤثر ، فهي تتأثر بجملة من من المتغيرات أهمها- التنشئة الاجتماعية السياسية- وطبيعة ونوع النظام السياسي ، فإذا كانت التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد مُرتبطة بقيم المواطن والمواطنة والوطنية، وفسح المجال السياسي أمام المواطن قانونياً ودستورياً من قبل النظام السياسي سيؤدي الى تهيئة المناخ الوطني لكي تعمل الجماعات تحت خيمة الوطن الواحد على أساس المصالح المشتركة، وهي تؤثر كذلك في محيط المجتمع كما في النظام السياسي، فمخرجات التنشئة الاجتماعية/ السياسية وطبيعة النظام السياسي الذي يُؤكد ويقر ويعترف ويكفل الحقوق المدنية والسياسية ستفضي الى بناء أسس الوحدة الوطنية العراقية.

وفي حالة العراق، فأن عملية عبور أو اجتياز حالة الثقافة التقليدية والخضوعية الى حالة الثقافة السياسية المشاركة – المساهمة – تتطلب توافر مستلزمات ومتطلبات أهمها: مغادرة الفكر الشمولي ومنح الحريات والحقوق المدنية والسياسية، وزرع قيم المواطنة في نفوس أفراد الشعب العراقي على المستوى النظري والعملي الفعلي لتحقيق حالة الاندماج الاجتماعي الوطني، ومن ثم التكامل الاجتماعي وصولاً الى بناء أسس الوحدة الوطنية العراقية، فالثقافة السياسية المشاركة واحدة من العوامل المهمة والجوهرية في بناء الوحدة الوطنية العراقية.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل ، ينظر: ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي ، ط٢، الاردن، ١٩٨٨، ص٢٠٨.

(٢) ينظر: د. عامر حسن فياض: البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث ، في مجموعة باحثين: التنمية في العالم الثالث ، بغداد ، ١٩٩٠، ص٨٩.

(٣) ينظر: برهان غليون: اغتيال العقل ومحنة الثقافة العربية، ط٢، بيروت ، ١٩٨٧، ص٨١.

(٤) ينظر: إبراهيم أبراش: المؤسسات والوقائع الاجتماعية ، الرياض ، ١٩٩٤، ص٣٠.

(٥) ينظر: عبدالعظيم جبر حافظ: المثقف والسياسي والتحول الديموقراطي في العراق، ورقة قدمت الى مؤتمر كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص٥

(٦) ينظر: عبدالعظيم جبر حافظ: التحول الديموقراطي في العراق ، (الواقع والمستقبل) ، تقديم: د. فالح عبدالجبار ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، ط٢، بغداد، ٢٠١١، ص٢١١.

(٧) ينظر: د. ابراهيم ابراش : علم الاجتماع، المصدر السابق، ص٢٠٩.

(٨) ينظر: هشام حكمت عبدالستار: الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٢.

(٩) ينظر: Eric Row: modern politics , An introduction behavior and institution, New York , humarities press, 1969, p. 12-13.

(١٠) ينظر: د. ابراهيم ابراش، علم الاجتماع ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

(١١) ينظر: د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي، اسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠، ص٣٣٣.

(١٢) ينظر: عبدالجبار احمد عبدالله: العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية – اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٥.

(١٣) موريس كيزبرك: علم الاجتماع، ترجمة د. علي أحمد ، القاهرة ، ١٩٦٢، ص٧.

* الأندماج الاجتماعي : هو برامج وسياسات تهدف الى تسهيل وآنخراط الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع ، ومعاملتها على قدم المساواة مع افراده، وتنظيماته طبقاً لقوانينه.أي أنها سياسة إشراك مجموعات إثنية في حياة المجتمع الكلي ، وهي في الممارسة الواقعية مساواة الاشخاص المنحدرين من مجموعات مقموعة أو مغلوبة مع أولئك المنحدرين عن مجموعات مهيمنة

ينظر: لجنة الأمم المتحدة الأقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٢-١٣.

(١٤) ينظر: د. رياض عزيز هادي: المشكلات السياسية في العالم الثالث ، الموصل، ط٢، ١٩٨٩، ص٣٦٣.

** التكامل الاجتماعي : هو المبدأ الذي بمقتضاه ترتبط الاجزاء التي يتكون منها البناء الاجتماعي ، وهو يتكون من أنساق متعددة ، مثل (النسق الديني ، النسق الاقتصادي ، نسق الاسرة ، نسق التربية) وهذه كلها متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض الاخر.

ينظر : د. احسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع، دار الموسوعات العالمية ، بيروت ١٩٩٩،ص١٦٤

(١٥) ينظر: زيد عدنان محسن العكيلي : الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٣، ص٢٥٧.

(١٦) ينظر: د. علي الوردي : شخصية الفرد العراقي، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٩.

(١٧) ينظر: د. علي عتيقه : (المقدمة) ، موقف الفكر العربي من المتغيرات الدولية (الديمقراطية والعولمة) ، منتدى الفكر العربي، عمان – الاردن ، ١٩٩٨، ص٢٠.

(١٨) لمزيد من التفاصيل: ينظر: د. ياسين سعد محمد : مقدمة لدراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي (بنيتها، ديناميتها ، دورها السياسي) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٣٠/حزيران / ٢٠١٠، ص٤-١١.

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، ينظر: حنا بطاطو: العراق، الكتاب الأول ترجمة/ عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ، ١٩٩٠، ص٦٥-٧١.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل ، ينظر: د. حميد فاضل حسن ، الطائفية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سنة ١٧، العدد/٣٢، شباط/٢٠٠٦، ص١٨٦.

(٢١) ينظر: د. احمد مطلوب : الثقافة العراقية في العراق ، في: مجموعة باحثين: حوار الحضارات والمشهد الثقافي، عمان ، ط١، ٢٠٠٤، ص١٠٣.

(٢٢) ينظر: د. عبدالله أبو هيف: المثقف والسلطة ، مجلة الفكر السياسي، السنة/٨، العدد٢٥، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٠٥.

(٢٣) ينظر: د. وليد خالد أحمد حسن ، الانتلجنسيا العراقية (المفهوم ، الأنماط، المحنة) مجلة فكر حر ، السنة/١، العدد/١، بغداد / ٢٠٠٦، ص٢٩.

(٢٤) ينظر: مجموعة باحثين : المواطنة والهوية العراقية (عصف احتلال ومسارات الحكم): (من المقدمة) : اعمال المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت ، تموز/٢٠١١، ص٦.

(٢٥) ينظر: عبدالعظيم جبر حافظ: الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية ، مجلة الدليل السنة/١، العدد/٣، تموز/٢٠٠٤، ص١٢.

(٢٦) أ. د. عبد علي كاظم المعموري : اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في المواطنة والهوية الوطنية، المصدر السابق، ص٦٨.

(٢٧) ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٧، ص٣٣٥.

(٢٨) ينظر: د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي ، المصدر السابق ، ص٣٥.

(٢٩) ينظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٨٤.

(٣٠) ينظر: عبدالعظيم جبر حافظ : الثقافة السياسية ، المصدر السابق، ص٨.

المصادر:

١- ابراهيم ابراش: علم الاجتماع السياسي ، ط٢، عمان – الأردن ، ١٩٨٧.

٢- ابراهيم ابراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية ، الرباط ، ١٩٩٤.

٣- عامر حسن فياض: البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث في مجموعة باحثين : التنمية في العالم الثالث، بغداد ، ١٩٩٠.

٤- برهان غليون: إغتيال العقل ومحنة الثقافة العربية ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٧.

٥- عبدالعظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق (الواقع والمستقبل) تقديم: د. فالح عبدالجبار ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ط١، بغداد، ٢٠٠٩.

٦- عبد العظيم جبر : الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية، مجلة الدليل ، العدد/٨٣، السنة/١، تموز / ٢٠٠٤.

٧- عبد العظيم جبر حافظ : المثقف والسياسي والتحول الديمقراطي في العراق ، ورقة قدمت إلى مؤتمر كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٠.

٨- هشام حكمت عبدالستار : الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي- اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٩- صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠.

١٠- عبدالجبار احمد عبدالله: العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

١١- موريس كيزيرك : علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. علي احمد، القاهرة، ١٩٦٢.

١٢- زيد عدنان محسن العكيلي: الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠٠٣.

١٣- علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، بغداد، ٢٠٠٠.

١٤- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، الموصل، ط٣، ١٩٨٩.

١٥- علي عتيقة: موقف الفكر العربي من المتغيرات الدولية (الديمقراطية والعولمة) منتدى الفكر العربي، عمان- الأردن، ١٩٩٨.
١٦- حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الأول ، ترجمة عفيفة الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٠.
١٧- حميد فاضل حسن: الطائفية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، سنة/١٧، العدد/٣٢، شباط/ ٢٠٠٦.
١٨- مجموعة باحثين : حوار الحضارات والمشهد الثقافي، مؤسسة عبدالحميد شومان ، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٤.
١٩- د.عبدالله أبو هيف: المثقف والسلطة ، مجلة الفكر السياسي، سنة/٨، العدد/٢٥، دمشق / ٢٠٠٦.
٢٠- وليد خالد احمد حسن الانتلجنسيا العراقية (المفهوم، الأنماط ، المحنة) ، مجلة فكر حر، السنة/١، العدد/١، بغداد/ ٢٠٠٦.
٢١- مجموعة باحثين : المواطنة والهوية العراقية (عصف احتلال ومسارات تحكم). المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، تموز ، ٢٠١١.
٢٢- ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، ١٩٩٧.
٢٣- علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
24- Eric Row: Modern politics, an introduction behavior and institution , New York, humarities , press 1969.